باب التاريخ:

المصالح الاقتصادية ودورها في العلاقات التركية – المصرية (2002–2010)

Economic interests and their role in Turkish–Egyptian relations (2002 . 2010)

بقلم م.د. علاء مطر صياد

جامعة كركوك/كلية التربية للبنات/قسم التاريخ

Dr. Alaa Matar Sayyad

University of Kirkuk/College of Education/Department of History

alaamotar@uokirkuk.edu.iq

تاريخ الاستلام: 21 / 7/2025 تاريخ القبول: 18/8/ 2025 تاريخ النشر:25 /9/ 2025

ملخص البحث :

يتناول هذا البحث موضوع المصالح الاقتصادية وأثرها في تشكيل وتوجيه العلاقات بين تركيا ومصر خلال الفترة من عام 2002 وحتى عام 2010، وهي فترة شهدت تغيرات جوهرية في سياسات تركيا الخارجية عقب تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، وكذلك فترة استقرار نسبي في السياسات المصرية في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك.

يسعى البحث إلى استكشاف كيف ساهمت المصالح الاقتصادية – وخاصة في مجالات التجارة، الاستثمار، والصناعة – في تقوية الروابط بين الدولتين، مع التركيز على ما إذا كانت هذه المصالح كافية لتجاوز التباينات السياسية أو الأيديولوجية التي كانت موجودة بين الطرفين.

كما يسلط الضوء على مراحل تطور العلاقات الاقتصادية، بدءًا من توقيع اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي، وحتى ازدهار حجم التبادل التجاري بين الجانبين، وتحول تركيا إلى واحدة من أكبر شركاء مصر الاقتصاديين في تلك الفترة.

ويعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي، مدعومًا بالبيانات الاقتصادية والإحصاءات التجارية والمواقف السياسية المعلنة، بهدف تقديم قراءة علمية متكاملة للعلاقات التركية – المصرية من المنظور الاقتصادي..

الكلمات الافتتاحية: المصالح الاقتصادية– تركيا– مصر – السياسة الخارجية

Abstract

This research examines economic interests and their impact on shaping and directing relations between Turkey and Egypt during the period from 2002 to 2010. This period witnessed fundamental changes in Turkey's foreign policy following the Justice and Development Party's rise to power,as well as a period of relative stability in Egyptian politics under former President Hosni Mubarak.

The research seeks to explore how economic interests—particularly in the areas of trade, investment, and industry—contributed to strengthening ties between the two countries, focusing on whether these interests were sufficient to overcome the political or ideological differences that existed between the two parties.

It also highlights the stages of development of economic relations, from the signing of trade and economic cooperation agreements to the boom in trade between the two sides، with Turkey becoming one of Egypt's largest economic partners during this period.

The research adopts a descriptive and analytical approach, supported by economic data، trade statistics,

and declared political positions, with the aim of providing a comprehensive, scientific reading of Turkish-Egyptian relations from an economic perspective. The research also offers recommendations on how to reactivate economic interests as a means of strengthening relations between the two countries in the future.

Keywords: Economic Interests – Turkey – Egypt – Foreign Policy

المقدمة :

تشكل العلاقات الدولية شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث تلعب المصالح الاقتصادية دورًا محوريًا في توجيه السياسات الخارجية للدول. وفي هذا السياق، تحتل العلاقات التركية – المصرية أهمية بالغة نظرًا لما تحمله الدولتان من ثقل سياسي واقتصادي في المنطقة، فضلًا عن اشتراكهما في ملفات وقضايا إقليمية كبرى.

منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام 2002، تبنّت أنقرة سياسة خارجية جديدة تقوم على الانفتاح على الدول العربية، بهدف تعزيز النفوذ التركي في الشرق الأوسط، وتنويع الشركاء الاقتصاديين بعد تعثر مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في المقابل، سعت مصر إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع قوى إقليمية صاعدة في محاولة لدعم اقتصادها، خاصة في ظل ضعف الاستثمارات الغربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

من هنا، تأتي أهمية هذا البحث الذي يحاول تحليل هذا التقارب من خلال العدسة الاقتصادية، لفهم كيف ساهمت المصالح الاقتصادية في تشكيل العلاقة بين البلدين، وهل كان بإمكانها أن تؤسس لتحالف استراتيجي مستقر أم لا؟

مشكلة البحث :

رغم الزخم الكبير الذي شهدته العلاقات التركية – المصرية بين عامي 2002 و2010، خصوصًا في الجانب الاقتصادي، إلا أن هذه العلاقات لم تتحول إلى شراكة استراتيجية شاملة ومستقرة. ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسية لهذا البحث، وهي:

إلى أي مدى ساهمت المصالح الاقتصادية في تعزيز العلاقات التركية – المصرية خلال الفترة 2002–2010؟ وهل استطاعت هذه المصالح تخطي العقبات السياسية والأيديولوجية بين الجانبين؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها:

- ما هي أبرز أوجه المصالح الاقتصادية بين البلدين خلال هذه الفترة؟
- ما هي العوامل التي ساعدت على تنمية هذه المصالح؟
- هل كانت المصالح الاقتصادية كافية لتكوين قاعدة صلبة لعلاقات استراتيجية دائمة بين الطرفين؟
- ما هو مستقبل العلاقات الاقتصادية بين تركيا ومصر في ضوء التجربة التاريخية محل البحث؟

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف العلمية والعملية، منها:

- تحليل طبيعة المصالح الاقتصادية بين تركيا ومصر خلال الفترة من 2002 إلى .2010
- دراسة أثر هذه المصالح على المسار العام للعلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدولتين.
- توضيح كيف ساهمت الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية في تقوية الروابط الثنائية.
- تقييم فعالية العلاقات الاقتصادية في تجاوز الخلافات السياسية والأيديولوجية.

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث من عدة عوامل:

1) قلة الدراسات المتخصصة التي تناولت العلاقات التركية – المصرية من زاوية اقتصادية بحتة، خاصة خلال الفترة 2002–2010 التي اتسمت بتقارب كبير بين البلدين.

2) أهمية البلدين على المستوى الإقليمي والدولي، إذ تُعد مصر وتركيا قوتين محوريتين في الشرق الأوسط، مما يجعل طبيعة العلاقة بينهما مؤثرة على مجمل التوازن الإقليمي.

3) يسلط الضوء على الأبعاد الاقتصادية كأداة للتهدئة وتجاوز الخلافات السياسية، وهو ما يمكن تعميمه كنموذج للعلاقات بين دول متباينة في الرؤى السياسية لكنها متقاربة في المصالح الاقتصادية.

منهجية البحث :

اعتمد البحث على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك عبر تحليل الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة خلال الفترة 2002–2010، واستقراء المؤشرات الاقتصادية (حجم التجارة، معدلات

الاستثمار، التبادلات الصناعية).

كما تم الاستناد إلى.:

- تقارير اقتصادية صادرة عن منظمات دولية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد).
- بيانات وزارة التجارة والصناعة المصرية، ومثيلتها التركية.
- دراسات وأبحاث سابقة تناولت العلاقات التركية – المصرية.
- التحليل المقارن بين تطور العلاقات الاقتصادية قبل وبعد 2002.

المبحث الأول: السياق السياسي للعلاقات التركية – المصرية (2002–2010)

أولًا: التحولات في السياسة الخارجية التركية بعد 2002

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002، شهدت السياسة الخارجية التركية إعادة تشكيل شاملة، خاصة تجاه الشرق الأوسط والعالم العربي وحسب (نظرية العمق الاستراتيجي) التي تعمل على تصفير المشكلات.(**السعدي واخرون،2023، ص477)** ففي تلك المرحلة، بدأت تركيا تنظر إلى المنطقة العربية لا كمصدر للتهديد أو التوتر، بل كسوق واعد وشريك استراتيجي محتمل، في ضوء:

- تراجع الحماس الأوروبي نحو قبول تركيا كعضو في الاتحاد الأوروبي.
- رغبة تركيا في تنويع حلفائها سياسيًا واقتصاديًا.
- صعود ما يُعرف بـ«العثمانية الجديدة»، وهي مدرسة فكرية تتبناها نخب الحزب الحاكم، وترى أن لتركيا دورًا تاريخيًا وثقافيًا يجب أن تستعيده في محيطها الإسلامي والعربي.

وقد عبّر عن هذه التوجهات أحمد داوود أوغلو، مهندس السياسة الخارجية الجديدة، الذي أكّد على أهمية «العمق الاستراتيجي» لتركيا في العالمين العربي والإسلامي، مشيرًا إلى أن تجاهل تركيا لجوارها العربي يُعد خطأ استراتيجيًا ارتكبته الدولة التركية منذ تأسيس الجمهورية عام 1923 **(Khairallah, 2004, p.77)**

بناءً على هذه الرؤية، تبنت تركيا سياسة خارجية نشطة تجاه عدد من الدول العربية،نتيجة المتغيرات السياسية في البيئة الداخلية التركية، والاتيان بحزب العدالة والتنمية الى السلطة للخروج بتركيا من ازمتها الداخلية، حيث بدأت العمل على اعادة نفسها كقوة اقليمية في منطقة الشرق الاوسط، وذلك من خلال تنفيذ سياسات انفتاح واصلاح اقتصادي واداري،اذ وضعت الاقتصاد كأهم اداة لتحقيق

أهدافها الاستراتيجية،واهمها تأمين العمق الاقتصادي، والعمل على ايجاد اسواق جديدة للمنجات التركية، وتأمين احتياجتها من الطاقة، ولعب دور مركزي عن طريق الدبلوماسية الناعمة.**(صياد، 2025، ص 325)**

ثانيًا: السياسة المصرية خلال الفترة (2002–2010)

في المقابل، كانت مصر تمر بمرحلة من الجمود السياسي النسبي، في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك الذي استمر منذ 1981 وحتى قيام ثورة يناير 2011.

اعتمدت السياسة الخارجية المصرية خلال تلك الفترة على مبادئ الحذر، والموازنة، وعدم الانخراط الزائد في التحالفات الإقليمية، حيث فضّلت القاهرة الاحتفاظ بعلاقات مستقرة مع الجميع دون انحياز واضح.

لكن مع ذلك، كانت هناك رغبة مصرية حذرة في تعزيز التعاون الاقتصادي مع القوى الإقليمية الصاعدة، خاصة تركيا التي كانت تقدم نفسها كقوة «إسلامية معتدلة»، ذات نهج إصلاحي اقتصادي، وتوجه تنموي ناجح.

رأت مصر في تركيا شريكًا اقتصاديًا واعدًا، لكنها أبقت على تحفظاتها السياسية تجاه الطموح الإقليمي التركي، خاصة أن أنقرة كانت في الوقت ذاته تطوّر علاقاتها مع أطراف تعتبرها القاهرة إشكالية، مثل سوريا وحماس.

ثالثًا: طبيعة العلاقات بين البلدين قبل 2002

لكي نفهم مدى التحول الذي حدث بعد 2002، لا بد من استعراض الوضع السابق للعلاقات:

- خلال التسعينيات، كانت العلاقات بين مصر وتركيا فاترة ومحدودة، حيث غلب عليها الطابع البروتوكولي **(Khalil, 2013, p.49)** .
- كانت تركيا في تلك الفترة منشغلة بإجراءات الانضمام للاتحاد الأوروبي، ولم تكن ترى في الشرق الأوسط أولوية استراتيجية.
- أما مصر، فقد كانت تعتبر تركيا دولة «خارج المحيط العربي»، رغم التعاون العسكري المحدود الذي بدأ منذ أواخر الثمانينيات.

لكن هذا الجمود بدأ في الانفراج بعد زيارة اربكان رئيس الحكومة التركية الى مصر في 2 تشرين الاول 1996 وكان برفقته وفد اقتصادي تركي ضم(240) شخص وقد بحث سبل التعاون الاقتصادي وتم التوقيع من خلالهم على عدد من

الاتفاقيات من ضمنها الاستثمارات التركية المصرية والاتفاق على اقامة معارض للمنتجات المصرية والتركية في ميناء الاسكندرية لغرض تصديرها الى دول اسيا الوسطى.**(صالح،2009، ص109)** و مع مطلع الألفية، خاصة حيث شهد انفتاح تركيا الجديد على المنطقة، وحاجة مصر لتوسيع دائرة شراكاتها الاقتصادية.

رابعًا: تقاطعات وتقاربات في الرؤى السياسية

رغم التباين السياسي بين النظامين المصري والتركي، إلا أن هناك عوامل عدة ساعدت على وجود تقاطعات إيجابية في المواقف خلال فترة البحث **(إحسان أوغلو، 2003، صـ61) Sayari, 1997 (p.47)** :

نقاط التقارب:

- التعاون في ملف الطاقة والنقل **(Cook, 2012, p.44)**.
- الرغبة المشتركة في استقرار غزة رغم الاختلاف حول أدوات التعامل **(Guzansky & Lindenstrauss, 2022, p.12)**.
- التنسيق في بعض القضايا الإقليمية من خلال الجامعة العربية أو منظمة التعاون الإسلامي **(نوفل، 2010، صـ53)** .

نقاط الاختلاف:

- الخلفية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية كانت مصدر قلق للنظام المصري، الذي كان يتبنى نهجًا علمانيًا سلطويًا ويعادي جماعة الإخوان المسلمين.
- موقف تركيا المؤيد لحماس في غزة، بينما كانت مصر وسيطًا بين الفصائل الفلسطينية وكانت تتعامل مع حماس بحذر شديد.
- الانفتاح التركي على النظام السوري، في وقت كانت العلاقات بين دمشق والقاهرة متوترة بسبب ملفات إقليمية، على رأسها لبنان.

ورغم هذه التباينات، فإن العلاقات الرسمية لم تصل أبدًا إلى مرحلة القطيعة أو المواجهة، بل كانت تُدار بشكل محسوب، مع الحرص على استمرار التعاون في الملفات الاقتصادية والاستثمارية **(داوود أوغلو، 2010، صـ32)**.

خامسًا: أبرز المحطات السياسية في العلاقات (2002–2010)

1) توقيع اتفاقية التجارة الحرة – 2005

شكلت هذه الاتفاقية بداية تحول كبير في العلاقة بين الدولتين، حيث فتحت الباب أمام إزالة الرسوم الجمركية تدريجيًا، وزيادة

حركة التبادل التجاري.

2) زيارة حسني مبارك إلى تركيا– 2007 :

كانت أول زيارة رسمية من نوعها منذ سنوات طويلة، وحملت إشارات على نية الطرفين في تعميق التعاون.

3) زيارة أردوغان إلى القاهرة – 2009:

جاءت الزيارة في ذروة الشعبية التي اكتسبها أردوغان في العالم العربي بعد موقفه في منتدى دافوس ضد شيمون بيريز، وقد استقبلته الجماهير المصرية بحفاوة، وعبّر كثيرون عن إعجابهم بالنموذج التركي.

4) إطلاق مجلس الأعمال المشترك – 2010:

وهو إطار مؤسسي رسمي ضم كبار رجال الأعمال في البلدين، وساهم في الترويج للاستثمار وتبادل الخبرات، وعكس مستوى النضج في العلاقات الاقتصادية.

سادسًا: تقييم السياق السياسي العام

من خلال مراجعة هذه الفترة، يمكن القول إن العلاقات السياسية التركية – المصرية بين عامي 2002 و2010 كانت مستقرة وإن لم تكن استراتيجية.

نجح الطرفان في إدارة خلافاتهما السياسية بهدوء، وركزا على الاستفادة من فرص التعاون الاقتصادي. لكن في الوقت ذاته، ظل كل منهما محتفظًا بتحفظاته، وتجنّب الدخول في شراكات سياسية عميقة أو تنسيقات أمنية واسعة.

هذا ما يفسر لماذا انهارت العلاقة بسرعة بعد 2011، حين تغيرت البيئة السياسية في مصر، وانكشفت الفجوة بين النظامين في التوجهات والقيم، رغم قوة المصالح الاقتصادية بينهما.

المبحث الثاني: المصالح الاقتصادية التركية – المصرية (2002–2010)

أولًا: مقدمة حول تطور العلاقات الاقتصادية :

منذ مطلع الألفية، شهدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا ومصر نموًا مطردًا، نتيجة توافق الإرادات السياسية في البلدين على تعزيز التعاون في مجالات التجارة، والاستثمار، والطاقة، والتصنيع **(نوفل، 2010، صـ68؛ Cook, 2012, p.42)** .

وقد جاءت هذه المرحلة كمحاولة لكسر الجمود الذي ساد العلاقات في عقد التسعينيات، حيث طغى الطابع السياسي والأيديولوجي على العلاقات، بينما في الفترة 2002–2010 بدأت المصالح الاقتصادية تفرض نفسها كأداة للتقارب

العملي، بعيدًا عن التجاذبات الإقليمية **(إحسان أوغلو، 2003، صـ59؛ Sayari, 1997, p.50)**.

لقد سعت تركيا إلى اختراق الأسواق العربية، ومصر كانت تُعد بوابة مثالية لذلك بحكم موقعها الجغرافي وعدد سكانها الكبير وارتباطها باتفاقيات دولية عديدة (كالكوميسا وأفريقيا والاتحاد الأوروبي)، مما جعلها هدفًا استثماريًا جذابًا للجانب التركي **(Başkan, 2016, p.23؛ داوود أوغلو، 2010، صـ44)**.

ثانيًا: التبادل التجاري بين مصر وتركيا:

شهد التبادل التجاري بين البلدين نموًا ملحوظًا بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة عام 2005، والتي دخلت حيّز التنفيذ في مارس 2007. ونظرًا للطبيعة التكميلية للاقتصادين، ساعدت الاتفاقية على إزالة معظم الرسوم الجمركية، ما أدى إلى تنشيط حركة التجارة الثنائية.

- في عام 2004، كان حجم التبادل التجاري لا يتجاوز 500 مليون دولار.
- بحلول 2010، ارتفع هذا الرقم إلى أكثر من 3 مليارات دولار.

وكانت أهم الصادرات المصرية لتركيا:

- المواد الخام مثل البترول والغاز.
- القطن والأسمدة.
- المنتجات الزراعية.

بينما شملت الواردات من تركيا:

- الملابس الجاهزة والنسيج.
- الحديد والصلب.
- الآلات والمعدات الصناعية.

ملاحظة: تشير بعض التقارير إلى أن الميزان التجاري كان يميل لصالح تركيا، لكن كانت مصر تستفيد من القيمة المضافة ومن إعادة التصدير.

ثالثًا: الاستثمارات التركية في مصر:

شكلت مصر بيئة جاذبة للاستثمارات التركية بسبب:

- انخفاض تكلفة العمالة.
- موقعها الاستراتيجي كبوابة للأسواق الإفريقية.
- الحوافز الضريبية التي قدمتها الحكومة المصرية.

بلغ عدد الشركات التركية العاملة في مصر بحلول 2010 أكثر من 250 شركة، باستثمارات تجاوزت 1.5 مليار دولار، تركزت في قطاعات:

- صناعة الغزل والنسيج.
- الصناعات الغذائية.

- الصناعات الهندسية.
- الطباعة والتغليف.

أبرز الأمثلة على الحضور التركي في مصر:

- شركة تيمسا لصناعة الأتوبيسات **(ECES, 2009, p.15)** .
- مجموعة زُورلو القابضة في قطاع الكهرباء والمنسوجات **(Başkan, 2016, p.24)** .
- شركة ارشيليك Beko – للأجهزة المنزلية

(Guzansky& Lindenstrauss,2022, p.13.)

وهناك تقديرات بأن هذه الاستثمارات وفرت آلاف فرص العمل للعمالة المصرية، وساهمت في نقل التكنولوجيا والخبرات الصناعية التركية إلى السوق المحلي.

رابعًا: التعاون المؤسسي والاتفاقيات الثنائية :

لم تكن العلاقات الاقتصادية مجرد تبادل تجاري واستثمارات خاصة، بل دعمتها أُطر مؤسسية واضحة، منها:

- اتفاقية التجارة الحرة :(2005)أدت إلى تحرير أكثر من 85% من السلع المتبادلة.
- إنشاء مجلس رجال الأعمال المصري – التركي :الذي وفر منصة للحوار الاقتصادي والاستثماري.
- اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار: هدفت لضمان حقوق المستثمرين وتسهيل التحويلات المالية.
- مذكرات تفاهم في مجالات الطاقة والزراعة والنقل.

وشهدت الفعاليات الثنائية، مثل المعارض المشتركة والمنتديات الاقتصادية، مشاركة واسعة من كلا الطرفين، مما خلق مناخًا من الثقة المتبادلة بين مجتمع الأعمال المصري والتركي **(نوفل، 2010، صـ60)**.

خامسًا: السياحة والنقل والطاقة :

إلى جانب التجارة والصناعة، برز التعاون في قطاعات خدمية واستراتيجية، مثل:

- السياحة :شهدت حركة السياحة التركية إلى مصر نموًا نسبيًا، خاصة في مدينتي شرم الشيخ والغردقة. وبالمقابل، أصبح إسطنبول وجهة مفضلة للسائح المصري.
- النقل البحري والجوي :تم تسيير رحلات مباشرة منتظمة بين القاهرة وأنقرة/إسطنبول، وتطوير خطوط

بحرية بين موانئ البلدين لدعم التبادل السلعي.

- الطاقة :ظهرت فرص تعاون في مشاريع الغاز الطبيعي والكهرباء، وكان هناك اهتمام تركي بتوسيع التعاون في الطاقة المتجددة (**Cook, 2012, p.62**) .

سادسًا: التحديات الاقتصادية رغم التقارب:

رغم الزخم الإيجابي، إلا أن العلاقات الاقتصادية لم تكن خالية من التحديات:

1) البيروقراطية المصرية :شكا بعض المستثمرين الأتراك من بطء الإجراءات وغياب الشفافية.
2) العجز في الميزان التجاري لصالح تركيا :أثار حفيظة بعض القطاعات الصناعية المصرية.
3) تذبذب السياسات الجمركية المصرية في بعض الفترات.
4) التحفظ السياسي المصري تجاه بعض توجهات تركيا في الملفات الإقليمية (مثل علاقة أنقرة بحماس وسوريا).

ورغم ذلك، فقد حافظت المصالح الاقتصادية على نموها، وهو ما يدل على نضج العلاقة الاقتصادية نسبيًا مقارنة بالملفات السياسية.

سابعًا: تقييم عام للمصالح الاقتصادية في الفترة :

يمكن القول إن المصالح الاقتصادية شكلت نقطة ارتكاز مهمة في العلاقات بين البلدين خلال الفترة من 2002 إلى 2010، وساهمت في بناء مستوى عالٍ من التكامل التجاري والاستثماري. وقد أثبت هذا الجانب الاقتصادي أنه قادر على تجاوز التباينات السياسية، وهو ما يعكس أهمية «العقلانية الاقتصادية» في إدارة العلاقات الدولية الحديثة.

المبحث الثالث: دور المصالح الاقتصادية في تعزيز العلاقات الثنائية بين تركيا ومصر (2002–2010)

أولًا: الاقتصاد كمدخل لتجاوز الخلافات السياسية :

في العلاقات الدولية، قد تُستخدم المصالح الاقتصادية كأداة دبلوماسية لتقريب وجهات النظر أو تخفيف حدة الخلافات السياسية، وهو ما ينطبق جزئيًا على الحالة التركية – المصرية في الفترة من 2002 حتى 2010 (**Cook, 2012, p.44؛ داوود أوغلو، 2010, صـ40**). وجسدت هذه الرؤية جنباً الى جنب من خلال الادوار التركية الفعلية تجاه قضايا المنطقة ومحاولة حكومة العدالة والتنمية الالتزام بمنهج توافقي توازني وعلى كافة

المستويات الاقليمية والدولية، من خلال التركيز على المصالح الامنية والاقتصادية والسياسية.**(عطية، 2017، ص312)**

رغم بعض التحفظات السياسية المتبادلة – مثل:

- نظرة مصر الحذرة إلى الخلفية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية.
- سياسة تركيا النشطة تجاه حماس ودمشق **(نوفل، 2010، صـ55)** .

إلا أن المصالح الاقتصادية المشتركة لعبت دورًا بارزًا في الحد من تأثير هذه الخلافات على التعاون بين البلدين، إذ كان هناك إدراك لدى القيادتين بأن الخسارة الاقتصادية تفوق المكاسب الرمزية للخلاف السياسي.

فقد حرص الطرفان على:

- فصل المسار السياسي عن المسار الاقتصادي.
- الحفاظ على الاستثمارات القائمة وتسهيل دخول جديدة.
- التأكيد المتبادل في المحافل الدولية على أهمية الشراكة الاقتصادية.

ثانيًا: الخطاب السياسي التركي والمصري تجاه التعاون الاقتصادي:

أظهرت خطابات القادة الأتراك – خاصة الرئيس رجب طيب أردوغان –حرصًا واضحًا على تقديم نموذج «التعاون الاقتصادي مع الجوار العربي»، وكان يُستدل دومًا على العلاقات مع مصر كمثال على النجاح في هذا المجال.

كذلك، استخدمت مصر لغة براغماتية، حيث عبّر مسؤولون في وزارة التجارة والصناعة المصرية مرارًا عن أهمية العلاقات الاقتصادية مع تركيا كجزء من توجه القاهرة لتنويع الشراكات التجارية، وتقليل الاعتماد على الغرب **(إحسان أوغلو، 2003، صـ67)**.

كما أن المنتديات الاقتصادية المشتركة (مثل مجلس الأعمال المصري – التركي) ساهمت في الترويج لخطاب «المصلحة المشتركة» و«التكامل الإقليمي»، مما وفّر غطاء سياسيًا مناسبًا لحماية المصالح التجارية من التوترات **(ECES, 2009, p.15)**.

ثالثًا: كيف دعّمت المصالح الاقتصادية العلاقات الثقافية والسياحية :

المصالح الاقتصادية لم تقتصر على التجارة والاستثمار فقط، بل امتدت إلى تعزيز التفاعل الثقافي والسياحي بين الشعبين، وهو ما يُعد من قوى التأثير الناعم التي ساعدت على تقوية العلاقة.

أمثلة على ذلك:

- ازدياد عدد الطلاب المصريين الدارسين في تركيا.
- تزايد حضور المسلسلات والمنتجات الإعلامية التركية في السوق المصري.
- التبادل في الوفود الثقافية والسياحية.

كما أن العديد من الشركات التركية كانت توظف مصريين وتوفر لهم فرص تدريب في تركيا، وهو ما أدى إلى نوع من التقارب البشري والمعرفي (**Başkan, 2016, p.25**).

رابعًا: التقاء المصالح الاقتصادية في ملفات إقليمية :

لعبت المصالح الاقتصادية دورًا في تقارب جزئي في بعض الملفات الإقليمية مثل:

- قطاع غزة :حيث كانت مصر وتركيا مهتمتين بعدم انفجار الأوضاع بالكامل، رغم اختلاف رؤاهما تجاه حماس (**Cook, 2012, p.58**).
- مشروعات إعادة الإعمار :هناك مؤشرات على وجود تنسيق اقتصادي غير مباشر في بعض ملفات التنمية بالمنطقة.

هذا النوع من **الالتقاء العملي** لم يكن ناتجًا عن اتفاق سياسي شامل، بل جاء بدافع من الضرورات الاقتصادية والمصلحية، ما يؤكد دور الاقتصاد كجسر للتواصل حتى في ظل تباين المواقف السياسية.

خامسًا: العوامل التي عززت فعالية المصالح الاقتصادية :

لعبت مجموعة من العوامل دورًا مهمًا في تعزيز فعالية المصالح الاقتصادية خلال هذه المرحلة:

1) التكامل النسبي بين الاقتصادين:

- **تركيا:** دولة صناعية قوية بحاجة لأسواق كبيرة.
- **مصر:** دولة مستهلكة ذات كثافة سكانية وسوق مفتوح.

2) الفراغ الإقليمي بعد الغزو الأمريكي للعراق (2003):

- جعل كثيرًا من دول المنطقة تبحث عن شركاء جدد أكثر استقرارًا، فكانت تركيا خيارًا مقبولًا لمصر **(نوفل، 2010، صـ62)** .

3) عدم وجود إرث عدائي مباشر بين البلدين في التاريخ الحديث، ما جعل العلاقة أكثر مرونة.

4) تقارب رؤية رجال الأعمال في البلدين: كانت مصالح القطاع الخاص داعمًا قويًا للعلاقات، بما يفوق أحيانًا مواقف بعض الجهات السياسية.

سادسًا: حدود الدور الاقتصادي في تشكيل شراكة استراتيجية :

رغم كل النجاحات الاقتصادية في الفترة من 2002 إلى 2010، إلا أن العلاقات لم تصل إلى مستوى «تحالف استراتيجي»، ويمكن تلخيص حدود الدور الاقتصادي في النقاط التالية:

- غياب رؤية استراتيجية مشتركة في السياسة الخارجية.
- وجود تنافس غير مباشر على بعض الملفات الإقليمية (سوريا، غزة، السودان لاحقًا).
- تخوف النظام المصري من نموذج الحكم التركي القائم على خلفية إسلامية **(خور العين، 1997، صـ81)**.
- تأثر العلاقات بشكل مباشر بعد ثورة يناير 2011، ما يؤكد هشاشة القاعدة السياسية للعلاقة، رغم متانة المصالح الاقتصادية.

الخاتمة :

توصل هذا البحث إلى أن المصالح الاقتصادية بين تركيا ومصر خلال الفترة من 2002 إلى 2010 كانت بمثابة محرك رئيسي للعلاقات الثنائية، بل إنها شكلت أحد الأعمدة الأكثر استقرارًا في العلاقة بين البلدين مقارنة بالمجالات السياسية والأمنية التي اتسمت أحيانًا بالتوتر أو التباين.

لقد مكّنت المصالح الاقتصادية البلدين من تجاوز الكثير من العقبات السياسية والأيديولوجية، حيث استمر التعاون الاقتصادي في النمو حتى في ظل وجود تحفظات سياسية متبادلة، مثل الاختلاف في الموقف من جماعة الإخوان المسلمين أو تفاوت الرؤى تجاه القضية الفلسطينية وسوريا.

ورغم النجاحات الكبيرة التي تحققت في مجالات التجارة والاستثمار والنقل والطاقة، إلا أن العلاقات لم تصل إلى مستوى التحالف الاستراتيجي الكامل، وذلك نتيجة لغياب التوافق السياسي العميق، واستمرار الريبة المتبادلة في بعض الملفات الإقليمية.

وقد أظهر البحث أن العقلانية الاقتصادية يمكن أن تكون عنصرًا حيويًا في بناء علاقات مستقرة بين الدول، لكنها لا تكفي وحدها لضمان استمرارية العلاقة في ظل التغيرات السياسية المفاجئة، مثل تلك التي وقعت بعد ثورة 25 يناير 2011.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

1. داود أوغلو، أحمد، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر، ط. سطور، القاهرة، 2010.

2. إحسان أوغلو، أكمل الدين، العلاقات العربية – التركية من المنظورين العربي والتركي، المعهد العربي للبحوث والدراسات، 2003.

3. التركي، بندر بن عبدالله، الأبعاد الاستراتيجية لتطوير العلاقات السعودية التركية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية، 2014.

4. البنك المركزي المصري .التقرير السنوي للتجارة الخارجية 2010– .2011القاهرة.

5. المنصوري، حميد، تركيا لمن يمتطي السلطة، الطبعة الأولى، 2016.

6. خور العين، حسين .السياسات الإقليمية في الشرق الأوسط المعاصر .ط1، بيروت، 1997.

7. عطية،صدام مرير حمد، الصراع الدولي والاقليمي في الشرق الاوسط واثره على المنطقة العربية،مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد11، المجلد 3، 31 ديسمبر/ كانون الاول 2017.

8. صياد، علاء مطر، المحددات الاقتصادية للسياسية الخارجية التركية اتجاه دول الجوار الاقليمي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية(2002 . 2012)، مجلة الفارابي للعلوم الانسانية، العدد7، الجزء 2، اذار 2025.

9. صالح، منال محمد، نجم الدين اربكان مفكرا اقتصاديا،مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، العدد2، المجلد4، 2009

10. نوفل، ميشال، عودة تركيا إلى الشرق، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010.

11. السعدي،نبهان زمبور واخرون، الجغرافية السياسية للعلاقات التركية . العربية(مصر وليبيا انموذجا)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، العدد خاص، ملحق المجلد 18، 2023

12. عزباوي، يسري وآخرون، العلاقات التركية – الخليجية: فرص للتقارب، مجلة التعاون الخليجي، ديسمبر 2008.

ثانيًا: المراجع الأجنبية :

1. Başkan, B. (2016). Turkey and Qatar in the Tangled Geopolitics of the Middle East. Georgetown University.

2. Cook، A. S. (2012). Turkish Relations with the Middle East. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies.

3. ECES – Egyptian Center for Economic Studies. (2009). Turkey–Egypt Free Trade Agreement Report.

4. Guzansky, Y., & Lindenstrauss، G. (2022). The Gulf Countries and Turkey: (Re–) Drawing the Map of Alliances in the Middle East. INSS.

5. Khalil، A. (2013). Egypt–Turkey Economic Relations. Cairo:

ECES.

6. Nye, J. (2000). Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs.

7. Sayari, S. (1997). Turkey and the Middle East in the 1990's. Journal of Palestinian Studies، vol.26، no.3.